

## تعزيز ثقافة التكنولوجيا المالية للقطاع المالي غير المصرفي كمسعى لتحقيق الشمول المالي

- عرض تجربة مصر كنموذج من خلال قانون رقم 05 لسنة 2022 المتعلق بتنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية-

**Enhancing the financial technology culture of the non-banking financial sector as an endeavor to achieve financial inclusion - presenting the experience of Egypt as a model through Law No. 05 of 2022 related to the organization and development of the use of financial technology in non-banking financial activities-**

د. محيوت نسيم

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، n.mahioutt@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/03/15

تاريخ القبول: 2023/03/10

تاريخ الارسال: 2022/11/19

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع التكنولوجيا المالية للقطاع المالي غير المصرفي ومدى مساهمته في مسعى تحقيق الشمول المالي، وذلك من خلال دراسة تجربة جمهورية مصر العربية كنموذج لما حققه هذا القطاع من نتائج إيجابية في السنوات الماضية، حيث تسعى جاهدة إلى توسعته خاصة بعد إصدارها لقانون رقم 05 المتعلق بتنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية مؤخرا، إدراكا منها بأهمية هذا القطاع وبضرورة توجيه التكنولوجيا المالية نحو تطويره لغرض تعزيز الشمول المالي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة زيادة حصة القطاع المالي غير المصرفي مقابل القطاع المصرفي لتقوية البيئة المالية، ووضع إطار قانوني يسمح بإنشاء شراكة بينها لتعزيز قيمة التعاون بينهما في سعيهما لتطوير أداء القطاع المالي وتحقيق الشمول المالي.

كلمات مفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، الأنشطة المالية غير المصرفية، القطاع غير المصرفي في مصر، قانون رقم 05.

تصنيفات JEL : O30، G21، G23.

**Abstract:**

This study aims to know the reality of financial technology for the non-banking sector and the extent of its contribution to the endeavor to achieve financial inclusion, by studying the Egypt's experience as a model for the positive results achieved in last years, as it strives to expand it, especially after issuing Law No. 05 recently, realizing the importance of this sector and the need to direct financial technology towards its development for the purpose of enhancing financial inclusion. This study concluded that it is necessary to increase the share of the non-banking financial sector against the banking sector to strengthen the financial environment, and to establish a legal framework that allows the establishment of a partnership between them to enhance the value of cooperation between them in their endeavor to develop the performance of the financial sector and achieve financial inclusion.

**Keywords:** financial technology, financial inclusion, non-banking activities, Egypt, Law No. 05.

**JEL Classification Cods:** O30, G21, G23.

المؤلف المرسل: محيوت نسيم، الإيميل: n.mahioutt@gmail.com

## المقدمة:

لعب القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي، دورا متصاعدا في نمو الإقتصاديات المعاصرة، وشهدت المنتجات والخدمات المالية تطورات متسارعة من حيث تنوعها، طرق توفيرها، إنتشار إستخداماتها وسهولة الوصول إليها. وبينت التجربة الدولية أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والإستفادة من الإمكانيات الكامنة في الإقتصاد، كما بينت أيضا أن آلية السوق فشلت بصورة تلقائية في إيصال المنتجات والخدمات المالية للفقراء والمناطق النائية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، مما أدى بالمؤسسات الرقابية على القطاع المالي إلى تبني سياسات إلزام وتحفيز لمزودي الخدمات المالية لإيصال منتجاتهم وخدماتهم لجميع الشرائح والأماكن دون تمييز. وفي ظل ما يشهده العالم الآن من طفرات تكنولوجية متسارعة ومتنامية والتي ألقت بظلالها الكثيفة على إعادة تشكيل النظام الإقتصادي العالمي، وما واكب ذلك من ظهور العديد من المصطلحات الجديدة على قاموس الباحثين الإقتصاديين كالعملة والذكاء الإصطناعي وغيرها من المصطلحات، يأتي مصطلح الشمول المالي واحدا من المفاهيم التي إنتشرت بقوة خلال الأعوام القليلة الماضية، وبخاصة في الدول التي تفتقر إلى هذه النوعية من آليات السوق ومن الثابت أن هناك علاقة طردية قوية تجمع ما بين توطين التكنولوجيا المالية وتحقيق الشمول المالي، لما لهذه التكنولوجيا من دور فعال في دعم وجذب الإستثمار والإبتكار، وما يمكن أن تحققه من كفاءة وإستقرار ماليين، فضلا عن دورها المؤثر إجتماعيا في تحسين الحالة المعيشية للعملاء، وبخاصة الفقراء منهم، فلقد تكاثفت جهود الدول لمواجهة هذا التحدي الجديد إدراكا منها لأهمية الشمول المالي كدعامه أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

الإشكالية الرئيسية: تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

### كيف يمكن للتكنولوجيا المالية للقطاع المالي غير المصرفي أن تساهم في تعزيز وتطبيق الشمول المالي؟

الأسئلة الفرعية: معالجة هذه الإشكالية تتطلب الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- فيما تتمثل أساسيات الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بشكل عام؟

- ما هي مجالات التكنولوجيا المالية للقطاع غير المصرفي؟

- كيف يمكن للتكنولوجيا المالية غير المصرفية في تحقيق وتعزيز الشمول المالي؟

- ما هو واقع التكنولوجيا المالية والإبتكار في دولة مصر العربية، وماهي استراتيجياتها؟

**أهداف البحث:** يسعى البحث إلى التعرف على القطاع المالي غير المصرفي والدور الذي يلعبه في التنمية الإقتصادية والاجتماعية معا، فهو لا يقل أهمية عن القطاع المالي المصرفي لتنوع مجالاته وتعددتها خاصة وفي ظل التطور التكنولوجي الحاصل. بالإضافة إلى إبراز مدى مساهمة التكنولوجيا المالية غير المصرفية كآلية حديثة في تعزيز الشمول المالي وتطبيقه، إلى جانب تحليل واقع التكنولوجيا المالية في جمهورية مصر العربية وتوجهاتها واستراتيجياتها نحو تعزيزه للمساهمة في تحقيق الشمول المالي لديها.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في أنها تتناول أحد الموضوعات الحيوية والجوهرية التي باتت تمثل أحد تحديات المرحلة الراهنة لمعظم الدول، كما أنها تؤرق السلطات النقدية العربية من أجل تبني إستراتيجية واضحة لتعزيز الشمول المالي كونه يلعب دورا محوريا في تعزيز الإستقرار المالي ويساهم في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال إدماج فئات المجتمع كافة في النظام المالي الرسمي وتوسعة المشاركة فيه.

**منهجية الدراسة:** حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وهما الأكثر ملاءمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة، وفي تكوين الإطار النظري للدراسة من خلال جمع المعلومات عن أدبيات التكنولوجيا المالية والشمول المالي، وكذلك في تحليل الأشكال للوصول إلى نتائج تطور مجال التكنولوجيا المالية في جمهورية مصر العربية.

#### الدراسات السابقة:

- دراسة (بوزانة أيمن، حمادوش وفاء، 2020)، تبحث هذه الدراسة في إبراز دور الحلول الرقمية في تعزيز الشمول المالي من خلال دراسة تجربة كينيا كنموذج. وخلصت الدراسة إلى أن فعالية تجربة كينيا في تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاقه عن طريق خدمة الهاتف المحمول، وهذا ما أكدته قاعدة بيانات البنك الدولي (Findex) التي تشير فيها مؤشرات الشمول المالي والتحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي الكيني إلى مستويات عالية بإتجاه تعميم الشمول المالي من طرف السلطات النقدية.

- دراسة (أشرف إبراهيم عطية، 2021)، تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الشمول المالي وما شمله من تطور في خضن إنتشار إبتكارات التكنولوجيا المالية بإعتباره أحد قاطرات التنمية المستدامة عبر ما يحققه من إستقرار مالي، بالإضافة إلى رصد أهم المعوقات التي تمثل أسبابا لوجود إستبعاد مالي لفئات عديدة في المجتمع خاصة في الدول النامية كمصر. وتوصل الباحث إلى أن مصر تمتلك هيكل مالي جيد يمكن أن يعطي لها الفرصة لتحقيق إنتشار مالي حقيقي ومتميز متى تم رصد التحديات بشكل واقعي للتصدي لها ووضع الإستراتيجيات الملائمة للقضاء عليها.

**هيكل الدراسة:** لغرض الإحاطة التفصيلية بكامل جوانب الدراسة، إرتأينا إلى تقسيمها لثلاث محاور أساسية:

1. المقاربة النظرية ل: التكنولوجيا المالية، الأنشطة المالية غير المصرفية، الشمول المالي؛
2. دور التكنولوجيا المالية غير المصرفية في تعزيز الشمول المالي؛
3. عرض تجربة دولة مصر في التكنولوجيا المالية واقع وإستراتيجيات -إضاءة حول قانون رقم 05 لسنة 2022 المتعلق بتنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية-.

#### 1- المقاربة النظرية للتكنولوجيا المالية، الأنشطة المالية غير المصرفية، الشمول المالي:

تزايد التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية بشكل كبير مع ظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، وأصبحت التقنيات المالية آلية من آليات تعزيز الشمول المالي، كون استخدام التكنولوجيا المالية والسياسات الذكية من شأنها تعزيز الخدمات المالية وتحقيق نمو إقتصادي مستقر شامل للجميع.

#### 1-1 التكنولوجيا المالية:

عرف مجلس الإستقرار (Board Stability Financial) التكنولوجيا المالية أو التقنية المالية ال: "فينتك Fintech" (بن عيشوية وآخرون، 2021، ص 165) بأنها: " إبتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية". وعليه فالتكنولوجيا المالية عبارة عن المنتجات والخدمات التي تعتمد على التقنية الحديثة، وتستخدم لتحسين نوعية الخدمات

والعمليات المالية التقليدية أو لها تأثير على المؤسسات في القطاع المالي، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة، وهي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بالتعاون أو بالمنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين (قدوري، زغدي، 2022، ص 874). توصف أيضا التكنولوجيا المالية على أنها حقبة جديدة من التمويل الرقمي حول العالم الذي يمتد من تطبيق الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي إلى استخدام البيانات الكبرى، ومن استخدام تحديد الهوية البيولوجية إلى تقنية blockchain.

تعتبر تطبيقات التكنولوجيا المالية إحدى تطبيقات الاقتصاد التشاركي الذي يعرف بأنه: مجموعة أسواق العرض والطلب على السلع والخدمات التي تقوم من خلالها شركات تستخدم التطبيقات الإلكترونية والمنصات الرقمية لتحقيق التواصل بين مقدمي السلع والخدمات والمستهلكين ومن ثم دعم التجارة بناء على الطلب، لذلك فإن دور هذه الشركات هو دور الوسيط بين مقدمي الخدمات المالية وهم أفراد عاديين وليست مؤسسات مالية وبين المستهلكين. يتشارك من يملك الأصل (رأس المال) مع من لا يملكه على أن يرد إليه لاحقا، بإجراءات يسيرة ونظير عائد مادي يقل كثيرا عن ما هو متاح بالمؤسسات المالية ولكنه مرضي للطرفين مقدم الخدمة والمستهلك، كذلك تحصل الشركات الوسيطة على عمولتها المحددة، ومن هنا تأتي فكرة التشارك في الملكية وفي الإستهلاك أيضا (أحمد ممدوح حسين، 2020، ص 476).

وحاليا تتضمن هذه التكنولوجيا أشكال مختلفة من التكنولوجيا التي يتم استخدامها لتقديم خدمات تتراوح بين (بن عيشوبة وآخرون، 2021، ص 165-166): تطبيقات الدفع الإلكتروني، خدمات الدفع الإلكتروني، التأمين عبر الإنترنت، التمويل الجماعي، العملات الافتراضية الإلكترونية، المستشارون الماليون الروبوتات، البلوكشين أو سلسلة الكتل (نموذج نقل الأصول المالية)، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

هناك مجموعة من المعلومات لا بد أن يعرفها المستخدم للتكنولوجيا المالية (جبر خلف المنشد، عطية خلف، 2019، ص 4):  
 - التكنولوجيا المالية تغير شكل وتقديم الخدمات المالية على نطاق أكبر من أجهزة الصراف الآلي وبطاقات الائتمان بإتجاه استخدام الهواتف الذكية والدفع عبر الهاتف المتحرك في ظل الأعمال التجارية الجديدة التي تتجاوز الوسطاء والمؤسسات المالية المعمول بها فهي تقدم المنتجات والخدمات مباشرة للمستهلكين؛

- التكنولوجيا المالية تعني خيارات متعددة للمستهلكين لكيفية إدارة أموالهم ويمكنها أن تتفاعل بسهولة مع إحتياجاتهم؛  
 - التحويلات المالية يمكن أن تصبح أسرع وأرخص؛  
 - التكنولوجيا المالية يمكن أن تحل محل الوظائف التقليدية للمصارف وتصبح جزءا لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي ويمكن أن يساعد التعاون بين التقنيين وصناع السياسات والصناعة والمنظمين على التخفيف من حدة مخاطر التكنولوجيا المالية؛  
 - التكنولوجيا المالية تحول الشخص الغير مصرفي بسرعة إلى شخص مصرفي ولكن ليس من خلال المصرف وإنما من خلال الهواتف الذكية؛

- التحول في الإقتصاد من استخدام النقد إلى المعاملات الخالية من النقد ولا يعني ذلك مرونة في هذا التحول فلا زال أمام شركات الدفع الرقمي عمل طويل للقيام به لإقناع المستهلكين بأن منصات الدفع في ظل التكنولوجيا المالية هي الأفضل؛

- الغرض من التكنولوجيا المالية زيادة النمو والتنمية وتوفير وتعميم الخدمات المصرفية وزيادة الشمول المالي.

## 1-2-2-1-مجالات التكنولوجيا المالية غير المصرفية:

قاعدة عملاء صناعة التكنولوجيا المالية أضحت واسعة وعميقة الجذور، ذلك نظرا للمنتجات التي تقدمها حيث تتسم في مجملها بالتنافسية العالية، فهي سهلة الاستخدام وشفافة وفعالة وآلية بنفس الوقت، تغطي هاته التكنولوجيا المالية على غرار القطاع المصرفي نطاق واسع من المجالات نذكر أبرزها (عبد الرحيم، أوقاسم، 2019، ص355):

1-2-2-1-1-أسواق رأس المال: توفر أشكال أخرى من الوساطة المالية المحتكرة من قبل البنوك وشركات الوساطة.

1-2-2-1-2-قطاع الإقراض والحصول على رأس المال: يعتبر الإقراض من نظير إلى نظير (P2P) نوع جديد من إقتصاد المشاركة، تساعد منصات الإقراض هذه على ربط المستثمرين بالمقترضين دون أن يعمل البنك كوسيط. فبالعادة تحتكر البنوك جانب الإقراضات، لكن المشكلة التي عملت الشركات الناشئة على حلها أنها أخذت تستقطب جانب الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية، وكذا طالبي رؤوس الأموال أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة الذين لا توفر لهم البنوك نسبة معتبرة من القروض وتعمل غالبا على تهميشهم، ساهم هذا كثيرا في تطور جانب العمل لدى هاته المؤسسات الناشئة بالتكنولوجيا المالية، أهم الأنشطة التي تمارس في هذا السياق ما يلي (حمدي، أوقاسم، 2019، ص406-ص407):

1-2-2-1-1-تدوير الأموال: هي منصة للإقراض الإئتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدميها، فكرة تدوير الأموال هاته تتيح للأفراد الحصول على قرض دون اللجوء للبنك، كما تتيح للمستخدمين بناء سجل إئتماني بناء على أدائهم في دورات المال؛

1-2-2-2-1-منصات التمويل الجماعي: يعرف "التمويل الجماعي" عادة بكونه طريقة تمويل يتم من خلالها جمع مبالغ صغيرة من الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد أو الكيانات القانونية لتمويل أعمال، أو مشاريع محددة، أو إستهلاك فردي، أو أية إحتياجات تمويلية أخرى. وهو ما ينطوي على استخدام المنصات القائمة على الإنترنت للربط ما بين مستخدمي الأموال (المقترضين) بالمولين الأفراد (المقرضين) ويتجاوز في العديد من الحالات دور الوسطاء الماليين التقليديين. رغم إختلاف تعريف التمويل الجماعي من مؤسسة إلى أخرى، إلا أنه غالبا ما يجمع ثلاث عناصر أساسية وهي (1) جمع مبالغ صغيرة من الأموال، (2) من عدد كبير من الممولين وتوجيهها إلى عدد كبير من المقترضين، (3) باستخدام التقنيات الرقمية (عبد المنعم، يوسف عبيد، 2019، ص9)؛

1-2-2-2-1-التأجير التمويلي: من أحدث وسائل التمويل الذي يتيح للعملاء تمويل الأصول الرأسمالية من خلال عقد التأجير التمويلي يمكن للمستأجر (العميل) الانتفاع بأصل معين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، على أن تنتقل ملكية المأجور في نهاية مدة العقد إلى المستأجر تلقائيا أو مقابل مبلغ متفق عليه مع إمكانية تملك المأجور خلال مدة العقد.

**1-2-3-التأمين التكنولوجي:** (شراقة، 2021، ص20) ويعرف اختصارا بـ Insurtech، هو مصطلح جديد نسبيا يستخدم لوصف الابتكارات الجديدة التي تحول وتغير صناعة التأمين، عبر تحسين توفير التكاليف وتعظيم كفاءة مقدمي خدمة التأمين والعملاء. وتتعلق أيضا بظهور تكنولوجيات مبتكرة تعمل على تغيير النموذج الحالي لصناعة التأمين، بهدف تحسين الكفاءة وتعزيز رضا العملاء، وهذا بالاعتماد على منظمات رقمية وشركات ناشئة صغيرة ذات تركيز كبير وقدرات فنية ممتازة وثقافة رشيقة مناسبة تماما للابتكار ودفع التغيير. تجمع هذه الشركات بين التأمين والتكنولوجيا المتقدمة وتستخدم مهاراتها وخبراتها في مجال التكنولوجيات الرقمية للاستحواذ على حصص سوقية في الفروع التي تستهدفها حتى الآن شركات التأمين.

**1-2-4-إدارة الأصول والثروات:** تحت هذا البند فإن خدمة إدارة الثروات تخدم شريحة الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم، كما تتضمن كل من إدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية الموجهة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية يدعون متخصصين معتمدين لإدارة ثرواتهم.

### 1-3-أساسيات الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة Leyshon & Thrift عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا حيث تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية. وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وتجدد الإشارة هنا إلى ضرورة التفرقة بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب إنعدام الحاجة لها لأسباب ثقافية و/أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها (عبد الله، 2016، ص15). وازداد الإهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية 2008 وتمثل ذلك بالزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

ومن أهم المؤسسات الدولية التي يتردد هذا المصطلح في أديباتها بكثرة هي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إضافة إلى هيئات عالمية أخرى تتباين تركيبتها وإختصاصاتها الأساسية المالية ودرجة اهتمامها بالموضوع، خاصة مع تكاثف الجهود الدولية لمحاربة مظاهر الفساد المالي وغسيل الأموال. وحتى لا نتوه في زحمة تعدد التعاريف المقدمة للشمول المالي، سنقتصر على التعريفين التاليين (بوزانة، حمدوش، 2021، ص74-75):

عرفه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه: "الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة

العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الإئتمان، والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".

كما عرفه البنك العالمي بأنه: "يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي إحتياجاتهم - المعاملات والمدفوعات والإدخار والإئتمان والتأمين - التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة". إن هذه التعاريف وغيرها تشير نصاً أو ضمناً إلى ما يلي:

- أن تشمل الخدمات المالية جميع فئات المجتمع مع التركيز على الفقراء والمهمشين وذوي الدخل المحدود؛  
- أن يكون الوصول إلى الخدمة المالية سهلاً ومتاحاً، بالتكلفة المناسبة، وبالجودة المطلوبة، وفي الزمن المناسب، وفي المكان المرغوب؛

- تلبية الخدمات المالية للحاجات القائمة، وتلك المتوقعة، وهو ما يطرح قضية الابتكار؛  
- شفافية الخدمات المالية وعدالتها بما يصون كرامة المستهلك ويحفظ حقوقه وهو ما يعني وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح، إضافة إلى التوعية والتثقيف المالي؛  
- تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، وزيادة فعالية السياسة النقدية، وتنويع أدواتها بما يؤدي إلى تحقيق الإستقرار المالي للنظم المصرفية.

### 1-3-1- أبعاد الشمول المالي:

يتحقق الشمول المالي في مجتمع ما عندما يكون الناس فيه بإمكانهم الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية الموجودة والمتوفرة بأسعار معقولة، بطريقة مريحة، وكرامة للعملاء. فيتم تسليم الخدمات المالية من خلال مجموعة من مقدمي الخدمات، ومعظمهم من القطاع الخاص، والوصول إلى كل من يستطيع إستخدامها، بما في ذلك المعاقين والفقراء في المناطق الريفية وغيرهم من الفئات المستبعدة، لذا فإن أبعاد الشمول المالي تتمحور في المحاور الأربعة الآتية (حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، 2018، ص 13):

- **التقديم:** يتم تقديم مجموعة كاملة من الخدمات، والتي تشمل منتجات أساسية في كل من المجالات الرئيسية الأربعة: الإدخار، الإئتمان، التأمين والمدفوعات؛

- **التوافر:** يتم توفيرها من حيث النوعية والجودة مثل الراحة، القدرة على تحمل التكاليف، السلامة وكرامة في المعاملة فضلاً عن حماية العملاء؛

- **المستقبلون:** وهم الذين يمكنهم إستخدام الخدمات المالية، بما في ذلك الفقراء، المزارعون في المناطق الريفية، والمجموعات التي غالباً ما يتعرضون للتمييز كالمراة، الأقليات العرقية والمعاقين؛

- **المقدمون:** وهم مجموعة من مقدمي الخدمات برئاسة المؤسسات المالية الرئيسية، وتضم أيضاً كل المنظمات من القطاعات الإجتماعية الخاصة والحكومة.

### 1-3-2- معوقات توسيع قاعدة إنتشار الشمول المالي:

(بنك الكويت الدولي، 2015، ص16-ص17) توجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق إنتشار أو إتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، وأهم هذه العوامل يتمثل فيما يلي:

#### 1-3-2-1- عدم إمتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك أو في أي مؤسسة مصرفية مالية: وهو أحد أهم

الأسباب لعدم إستخدام الخدمات المالية، إن التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من العوامل منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، إلا أنه يرتبط أيضا بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها أو الحد الأدنى لإمتلاك الحساب؛

#### 1-3-2-2- عدم الحاجة لوجود حساب: يرى العديد من شرائح المجتمع وخاصة ذوي الدخل المنخفض عدم الحاجة

لوجود حساب لدى مؤسسة مالية أو مصرفية، وأن تخفيف القيود على إمتلاك هذه الحسابات وتخفيف التكلفة المرتبطة بها، سيؤدي إلى توسيع قاعدة الشمول المالي بين هذه الشريحة من المستخدمين ممن يعتبرون أنهم ليسوا في حاجة لها؛

#### 1-3-2-3- أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات: كثير من شرائح المجتمع لا تتعامل مع النظام المالي الرسمي بسبب بعد

المصارف والمؤسسات المالية، وعدم إمتلاكهم للوثائق المطلوبة لإمتلاك الحساب، وكل ذلك يزيد من تكاليف فتح حساب لدى مؤسسة مالية أو مصرفية؛

#### 1-3-2-4- إعتبرات دينية وأخرى تتعلق بمستوى الثقة: يلعب عامل الثقة دور أساسي في تعزيز الشمول المالي.

وذلك، فإن ضعف الثقة بالتعامل بالمعاملات المالية والمصرفية كأحد الأسباب لعدم إمتلاكهم لحساب مالي، كما أن الأسباب الدينية التي تحرم التعامل مع بعض الخدمات المصرفية، والتي حالت دون حصولهم على حساب في مؤسسة مالية رسمية، إلى جانب التثقيف الذي يلعب دور أساسيا.

### 2- دور التكنولوجيا المالية غير المصرفية في تعزيز الشمول المالي:

على الرغم من أن الإبتكارات المالية قد مثلت شريكا ملازما للأنظمة المالية المتعاقبة على مر العصور، إلا أن التكنولوجيا المالية باتت تعطي الإنطباع بأن الأمر يأتي هذه المرة مختلفًا تماما عما قبل فالوصول إلى الخدمات المالية كأحد الإنعكاسات المباشرة للشمول المالي، وإستخدامها من قبل الأفراد والشركات التي لم يكن لديها حسابات مصرفية، جاء مرادفا للتوسع في إستخدام التكنولوجيا المالية. حيث أدى إستخدام الهواتف الذكية وإنتشارها حول العالم لقلّة تكلفتها وما تتيحه من إمكانيات، ومع توافر الشبكة العنكبوتية بشكل أسرع وعلى نطاق جغرافي أوسع، فضلا عن الإنتشار المتسارع لتطبيقات الذكاء الإصطناعي والبيانات الضخمة Data Big، ونضوج العديد من التطبيقات، وتعدد منصات تقنية سلسلة الثقة والدفع بلا وسطاء-lending peer chain Block & to-peer and Platform... إلخ، إلى زيادة حدة المنافسة بين القائمين على تقديم الخدمات المالية للعملاء، بل ورفع من سقف طموح هؤلاء العملاء وتوقعاتهم في الحصول على مزيد من الخدمات المتميزة، وبات البقاء في السوق سواء على المدى المتوسط أو البعيد رهين بالمواكبة الشاملة للتكنولوجيا الحديثة، وهو ما إنعكس بشدة على خطورة موقف النماذج التقليدية لصالح الإبتكارية، فالأعمال -بشكل عام- أصبحت تتجه نحو الأتمتة، وتسارعت المجتمعات نحو مزيد من الرقمية واللانقدية (إبراهيم عطية، 2021، ص393-ص394)، وبكل ما يتطلبه ذلك من أهمية وجود البنيات التحتية اللازمة لتقديم هذه



الخدمات المالية الجديدة والمعاملات حول العالم تدعيماً للحصول على منافع هذه التكنولوجيا المالية. فشرركات التكنولوجيا المالية تتألف من مشاريع ناشئة ومؤسسات مالية وشركات تقنية راسخة تهدف لتعزيز استخدام الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية الحالية، أو أن تحل محلها، وهو الأمر الذي عادة ما يدفع تلك المؤسسات لتطبيق حلول وتقنيات التكنولوجيا المالية من أجل تجويد وتطوير خدماتها، تحسبنا لموقعها التنافسي. فالتكنولوجيا المالية ببساطة تنطلق من مفهوم رئيس يشمل خليطاً من النظم القانونية والتكنولوجية لثورة حديثة تسعى إلى دعم الخدمات المالية بشكل تقني حديث.

ولقد أدركت الأنظمة المالية بأن صناعة التكنولوجيا المالية سوف تساعد في تعزيز الشمول المالي من خلال ما يتيح هذه التكنولوجيا من فرص الوصول بسهولة للفئات المحرومة من الخدمات المالية عبر التمويل الرقمي، وكذا تسريع عمليات التحويلات والمدفوعات وتخفيض تكلفتها. كما أن السماح بدخول منافسين جدد للمصارف القائمة سوف يؤدي لتقسيم سوق الخدمات المصرفية، وتقليل المخاطر النظامية المرتبطة بالمصارف الكبيرة. بل لقد أدى الابتكار المالي نفسه إلى عدم وضوح الحدود التنظيمية للنظام المالي، حيث بدأت المؤسسات غير المصرفية في تقديم الخدمات المالية والانتقال بشكل متزايد إلى أعمال الوساطة المالية.

حظي القطاع المالي غير المصرفي باهتمام ملحوظ من قبل السلطات الإشرافية والمؤسسات الدولية في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي لفتت الانتباه إلى أهمية تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية ووصول التمويل إلى كافة فئات وشرائح المجتمع من جهة، وضرورة التحوط ضد أية مخاطر محتملة تتعلق بعمليات القطاع من جهة أخرى بهدف تعزيز الاستقرار المالي العالمي. يشمل القطاع المالي غير المصرفي العديد من القطاعات بما يتضمن أسواق الأوراق المالية، التأمين، التمويل متناهي الصغر، التأجير التمويلي، صناديق الضمان والمعاشات والإستثمار، وغيرها من القطاعات المالية الأخرى التي تلعب دوراً في تقديم عدد من الخدمات المالية المتنوعة لشرائح مختلفة من المتعاملين. بحسب أحدث بيانات صادرة عن مجلس الإستقرار المالي، نمت أصول القطاع المالي العالمي بنسبة 6.6% في عام 2019 لتصل إلى 404 تريليون دولار، مع نمو أصول القطاع المالي غير المصرفي بنسبة تفوق مثلثتها المسجلة من قبل القطاع المالي المصرفي في 25 دولة على مستوى العالم ليلعب إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي 202 تريليون دولار بنسبة زيادة تقدر بنحو 9% في عام 2019 مقابل زيادة أصول القطاع المالي المصرفي بنسبة 5% في نفس العام (عبد المنعم وآخرون، 2021، ص1). مع إدراك أهمية القطاع المصرفي في مكونات القطاع المالي في الدول العربية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية القطاعات المالية غير المصرفية هي الأخرى. حيث يُعتبر القطاع المالي غير المصرفي شريكاً للقطاع المصرفي في تعزيز النمو الإقتصادي والإستقرار المالي في الدول العربية، كما يلعب هذا القطاع دوراً إستراتيجياً في تعزيز الشمول المالي، بما يدعم الإستقرار المالي والإقتصادي. فعلى سبيل المثال، يسهم قطاع التأمين في تحقيق أهداف النمو الإقتصادي والتنمية بصفة عامة بما يوفره من حماية لممتلكات الأفراد والمؤسسات والمحافظة على الثروة الوطنية. كما تلعب مؤسسات مالية أخرى غير مصرفية دوراً متزايد الأهمية في تعزيز الشمول المالي مثل: مؤسسات التمويل الأصغر، وشركات التأجير التمويلي، وشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وشركات التمويل الجماعي، إذ تقوم هذه المؤسسات بتوسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية عن طريق منح الإئتمان للفئات التي تواجه تحديات في الوصول إلى التمويل المصرفي.

وكدرس مُستفاد من الأزمة المالية العالمية في عام 2008، برزت الحاجة إلى تنظيم كافة مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي وخصوصاً شركات التمويل بكافة أنواعها بما في ذلك صيرفة الظل (Shadow Banking). فغياب البيانات اللازمة حول القطاع وعدم توفر المتابعة والرقابة الكافية عليه، قد يترتب عنه نشوء فقاعات أصول ومخاطر نظامية تؤثر سلباً على الإستقرار المالي. وعليه، من الأهمية بمكان قيام السلطات الرقابية بدراسة واقع هذا القطاع وتعريف نشاطه وتحدياته بشكل دقيق مع التركيز على توفير بيانات دقيقة تمكن من متابعته، وذلك للوقوف على حجمه ومخاطره، كما يتطلب الأمر تنسيقاً أكبر بين مختلف السلطات الإشرافية والرقابية على القطاع المالي والمصرفي (صندوق النقد العربي، 2021، ص95).

في هذا السياق، إن أساليب الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي قد تختلف من دولة إلى أخرى في العالم، فبعض الدول أوكلت مهام الرقابة على معظم مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي إلى البنك المركزي، في حين أن بعض الدول لديها هيئات رقابية متعددة على القطاع، مع وجود تنسيق فيما بينها، حيث إن التنسيق بين السلطات الرقابية والإشرافية أساس لنجاح قياس المخاطر الناشئة عن القطاع المالي غير المصرفي بشكل فعال، على أن تتوفر لدى الجهة الرقابية القدرة والصلاحية والأدوات المناسبة لمعالجة مخاطر القطاع بما يعزز من الإستقرار المالي. إنطلاقاً مما تقدم، وفي إطار حرص صندوق النقد العربي على مواكبة دوله الأعضاء في مجال الإصلاحات الإقتصادية والمالية والنقدية الهادفة إلى تعزيز الإستقرار المالي في المنطقة العربية، ولتعزيز الإهتمام بالقطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية، ودوره في الشمول المالي والتنمية الإقتصادية، وحماية القطاع من المخاطر التي قد يتعرض لها، أطلق صندوق النقد العربي هذه المبادرة بهدف تعزيز دور المصارف المركزية العربية في تقييم مخاطر المؤسسات المالية غير المصرفية، وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية، والإهتمام بوضع تعريف دقيق على مستوى الدولة لمؤسسات القطاع المالي غير المصرفي التي يفترض أن تخضع لإشرافه، والقيام بدراسة معمقة حول واقع القطاع في الدولة، للوقوف على حجمه وطبيعته والتحديات التي تواجهه (صندوق النقد العربي، بدون تاريخ، مبادرة تطوير القطاع المالي غير المصرفي، <https://www.amf.org.ae/ar/financial-sector/non-banking-financial-sector-development-initiative>).

وفي الأخير، يتطلب تطبيق الشمول المالي تضافر جهود جميع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية في القطاع العام والخاص على حد سواء وتعبئة الموارد المالية والإستفادة من خبراتهم لأجل تبسيط الإجراءات التنظيمية والرقابية والإشرافية التي تضمن تحسين البنية التحتية المالية، وتنويع مصادر التمويل وتطوير الخدمات المالية وإدخال التقنيات المالية مع مراعاة مستوى المخاطر التي يمكن أن تحدث، ونشر التوعية والثقف المالي بين العملاء.

### 3- عرض تجربة دولة مصر في التكنولوجيا المالية واقع وإستراتيجيات -إضاءة حول قانون رقم 05 لسنة 2022 المتعلق

#### بتنظيم وتنمية إستخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية-

أصبحت التكنولوجيا المالية من أهم دعائم النظم الإقتصادية بمختلف دول العالم، بل أنها تحولت لمصدر مؤثر بالسوق المالي العالمي، لما يمكن أن تلعبه من دور هام في تنظيم القطاع المالي وتسهيل المعاملات التجارية للشركات والأفراد ومختلف الجهات، لذلك أوليت جمهورية مصر العربية إهتماماً بذلك القطاع وعملت على تطويره ودعم الشركات الناشئة التي تعمل به، لما سيكون له إنعكاس واضح على حجم الناتج الإجمالي للدولة وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية والمحلية للسوق المصري.

### 3-1- الإستراتيجية المتبناة للتكنولوجيا المالية والإبتكار في جمهورية مصر العربية:

في ضوء حرص مصر على مواكبة التطور التكنولوجي الهائل في قطاع التكنولوجيا المالية، ومن منطلق دور البنك المركزي المصري كمحفز لتطوير ودعم صناعة التكنولوجيا المالية، فقد إنتهج سياسة قائمة على إحداث التوازن بين الحلول التكنولوجية المالية المبتكرة، مع ضمان حماية الاستقرار المالي وحقوق العملاء. لذا فقد قام البنك المركزي في سنة 2019 بإطلاق استراتيجيته المتكاملة للتكنولوجيا المالية والإبتكار بهدف النهوض ببيئة أعمال التكنولوجيا المالية ضمن رؤية مصر 2030. وقد تم إعداد هذه الإستراتيجية في إطار عدة معايير حاكمة والتي من أهمها تعزيز التوجه نحو الشباب، ودعم ريادة الأعمال، والحفاظ على التوازن في الاستقرار المالي، وإطلاق العنان للإبتكار والمساهمة في تطوير فكر ريادة الأعمال، وتلبية تطلعات المشاركين في السوق المصري، بالإضافة إلى توفير فرص استثمارية جديدة. كما يستهدف البنك المركزي المصري من خلال استراتيجيته للتكنولوجيا المالية والإبتكار إلى النهوض بالابتكارات المحلية من أجل تعزيز الاعتماد على الحلول والخدمات والمنتجات المالية الرقمية، وبالتالي تحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، كما تستهدف أيضا تلبية الاحتياجات الحالية والخاصة بالحلول المالية في عصرنا الحديث، من خلال وضع إطار تنظيمي للحلول التقنية الجديدة وتوفير الفرص التمويلية وحوكمة السوق. ومن هذا المنطلق، فقد قام البنك المركزي المصري بوضع استراتيجيته للتكنولوجيا المالية والإبتكار ارتكازا على إطار عمل يتكون من خمسة محاور رئيسية هي: الطلب، الكوادر، التمويل، الحوكمة، والقواعد المنظمة. الأساسية المحركة لبيئة أعمال التكنولوجيا المالية المصرية. والشكل الموالي يوضح ذلك:

#### الشكل رقم 01: محاور إستراتيجية التكنولوجيا المالية والإبتكار

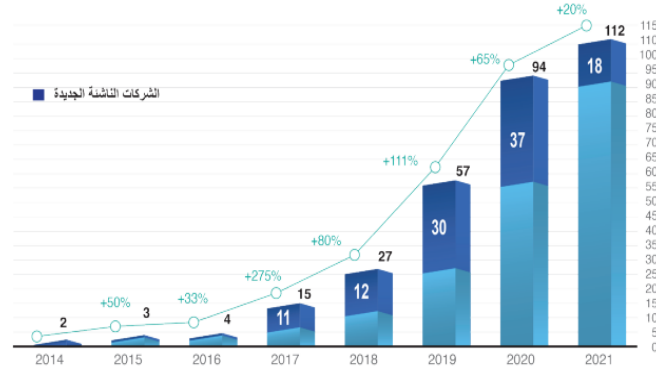


المصدر: تقرير منظور التكنولوجيا المالية، 2021، ص 17.

### 3-1-1- تطور الشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا المالية:

كان لجائحة كورونا تأثير مباشر في دفع التكنولوجيا المالية بمصر لتنتقل لأقصى طاقتها، حيث أصبحت من بين أكبر أربع دول إفريقية نشاطاً في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك من حيث عدد الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، ويرجع ذلك إلى النمو الهائل على مدار السنوات السبع الماضية في هذا المجال، حيث إرتفع عدد الشركات الناشئة المصرية المتخصصة في التكنولوجيا المالية والشركات المغذية لها لتصل إلى حوالي 112 شركة عام 2021 من أصل شركتين فقط مقارنة بعام 2014، بمعدل نمو تجاوز 178%.

الشكل رقم 02: تطور عدد الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية خلال الفترة (2014-2021)

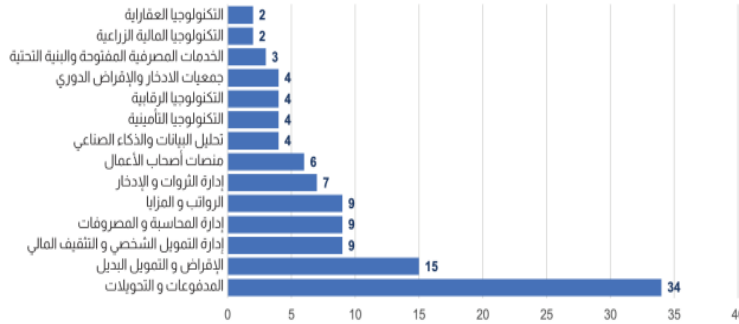


المصدر: تقرير منظور التكنولوجيا المالية، 2021، ص 22.

### 3-1-2- توزيع الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية حسب القطاعات:

كما هو موضح في الشكل أدناه، فإن قطاع المدفوعات والتحويلات يمثل نسبة 29% من إجمالي القطاعات الفرعية لشركات التكنولوجيا المالية (34 شركة ناشئة)، مما يعكس الانتشار الأكبر لهذا القطاع بين القطاعات الفرعية الأخرى في مجال التكنولوجيا المالية في السوق المصري، يليه قطاع الإقراض والتمويل البديل بنسبة تمثل 12% (15 شركة ناشئة)، بينما تتنوع قطاعات التكنولوجيا المالية الأخرى بشكل متساو نسبياً، وبالتالي فهي تكمل الهدف الأمثل والمتمثل في تلبية إحتياجات الخدمات المالية المختلفة للعملاء .

الشكل رقم 03: توزيع الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية حسب القطاعات



المصدر: تقرير منظور التكنولوجيا المالية، 2021، ص 23.

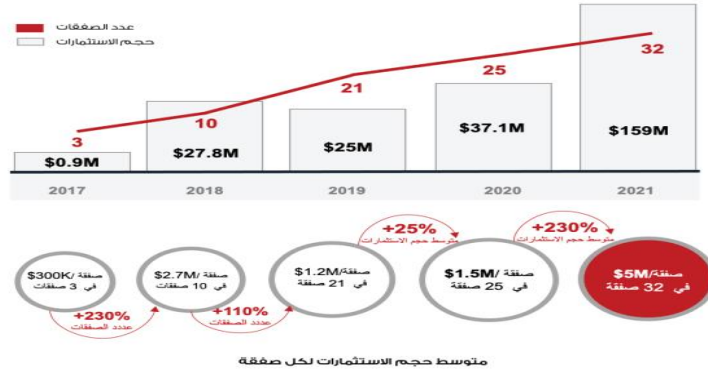
### 3-1-3- حجم إستثمارات الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية:

خلال السنوات الخمس الماضية تم ضخ ما يقارب من 250 مليون دولار في سوق الشركات الناشئة المصرية العاملة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث زاد إجمالي حجم الإستثمارات التي تم ضخها في هذه الشركات بمبلغ ليصل إلى مبلغ 159 مليون دولار في عام 2021 مقارنة بمبلغ 0.9 مليون دولار في عام 2017، كما إرتفع إجمالي عدد الصفقات التي تم إبرامها ليصل إلى أكثر من 30 صفقة عام 2021 مقارنة بإجمالي عدد 3 صفقات عام 2017 بنسبة نمو مقدارها 10 أضعاف. بالإضافة إلى إرتفاع متوسط حجم الإستثمار لكل صفقة ليصل إلى 5 ملايين دولار عام 2021 مقارنة بـ 300 ألف دولار عام 2017 بنسبة نمو

تعريف ثقافة التكنولوجيا المالية للقطاع المالي غير المصرفي كمسعى لتحقيق الشمول المالي - عرض تجربة مصر كنموذج من خلال قانون رقم 05 لسنة 2022 المتعلق بتنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية-

مقدارها 16 ضعف. مما يكشف لنا معدلات النمو الهائلة التي طرأت على الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية خلال الخمس السنوات الماضية.

الشكل رقم 04: حجم إستثمارات الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية خلال الفترة (2017-2021)



المصدر: تقرير منظور التكنولوجيا المالية، 2021، ص42.

3-2- قانون رقم 05 لسنة 2022 المتعلق ب: "تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية":

أصدرت مؤخرًا الحكومة المصرية قانون تنظيم استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية الذي يمثل أحد خطوات برنامج هيئة الرقابة المالية لتطوير القطاع المالي غير المصرفي، وتهيئة السوق لإستقبال مزيد من الشركات التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية.

وأوضحت "The Legal Clinic" المؤسسة التي تقدم خدمة الإستشارات القانونية للشركات الناشئة ورواد الأعمال، أنه قد صدر القانون رقم 05 لسنة 2022 بغرض تنظيم استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية داخل جمهورية مصر العربية والمتمثلة في: الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة بما فيها أسواق رأس المال، أنشطة التأمين، التمويل العقاري، التأجير التمويلي، التخصيم، تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتمويل الإستهلاكي (الجريدة الرسمية، 2022، ص5)، بهدف تحقيق الشمول المالي كغرض رئيسي عن طريق إيجاد حلول مالية أكثر لجمع شرائح المجتمع المصري، والعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من هذه الأنشطة ورفع كفاءتها وتخفيض التكاليف اللازمة للإستفادة من تلك الأنشطة والخدمات. ووضع القانون شروط معينة يجب مراعاتها عند التأسيس للشركات العاملة لهذه الأنشطة. وفي سابقة من نوعها، عرف القانون مصطلح "العقود الرقمية" وألزم الهيئة العامة للرقابة المالية بتنظيم هذه العقود بشكل أكثر تفصيلاً بموجب اللائحة التنفيذية للقانون المتوقع صدورها قريباً (عمرو سليم، 2022، كيف سيؤثر قانون تنظيم استخدام التكنولوجيا المالية على الشركات المصرية الناشئة؟، <https://www.wamda.com/ar/2022/03/egypt-fintech-law-and-startups-ecosystem-arabic>). وفي إشارة لأهمية صدور القانون خاصة خلال الوقت الحالي، أكدت هيئة الرقابة المالية المصرية أنه قد أصبح هناك ما يقرب من 15 ألف مواطن من البسطاء المنتفعين بمنتج التمويل الأصغر المعروف بـ "Nano Finance" عبر تيسير منح التمويل من خلال محافظ مالية على أجهزة تليفوناتهم المحمولة بأرصدة تمويل بلغت 3,7 مليون جنيه بنهاية 2021.



المالية المتداولة مقسوما على القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بنهاية السنة، وقد كان أكبر معدل دوران للبورصة المصرية، حيث بلغ 99.5 في المائة في عام 2020.

### 3-3-3- قطاع مؤسسات التمويل الأصغر:

تعتبر عملية توفير خدمات التمويل للأشخاص ذوي الدخل المتدني و/أو للأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي، والتي عادة ما تكون من خلال قنوات قطاع التمويل الأصغر، عملية لها دور محوري في تعزيز الشمول المالي، وبالتالي التنمية البشرية والإقتصادية. يخضع قطاع التمويل الأصغر في جمهورية مصر العربية لإشراف ورقابة الهيئة العامة للرقابة المالية، وقد قامت جهات التمويل بزيادة تواجدها وإنتشارها الجغرافي عن طريق 2840 منفذ تمويل بنهاية عام 2020، تغطي معظم مراكز ومدن الجمهورية، مقارنة بعدد 2427 منفذ بنهاية 2019. وقد إحتلت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى بمحفظة قروض بلغ حجمها حوالي 1,231 مليون دولار أمريكي، أما فيما يخص عدد العملاء النشطين لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية، قد إحتلت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى بعدد عملاء نشطين بلغ 3,200 ألف عميل خلال عام 2020.

### 3-3-4- التأجير التمويلي:

بلغ إجمالي عدد الشركات المسجلة التي تراول نشاط التأجير التمويلي 44 شركة في نهاية عام 2020، وبلغت قيمة عقود التأجير التمويلي نحو 58.9 مليار جنيه (3.7 مليار دولار) خلال عام 2020، مقارنة بـ 55.9 مليار جنيه (3.5 مليار دولار) خلال عام 2019، بمعدل إرتفاع بلغ نحو 5.4 في المائة. وقد ترجع هذه الزيادة السنوية المحدودة إلى تباطؤ نشاط التأجير التمويلي نتيجة لتأثر الأنشطة الإقتصادية بتداعيات جائحة كورونا.

### 3-3-5- سوق التخصيم:

يعد سوق التخصيم في مصر أحد الركائز الهامة لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل، وبالرغم من الآثار السلبية لجائحة كورونا على النشاط الإقتصادي بشكل عام، إلا أن نشاط التخصيم قد واصل الإرتفاع، محققا معدل نمو سنوي قدره 6.6 في المائة، حيث بلغت قيمة الأوراق المخصصة 11.3 مليار جنيه (716.8 مليون دولار) خلال عام 2020، مقارنة بـ 10.6 مليار جنيه (672.4 مليون دولار) خلال العام السابق.

### 3-3-6- قطاع الإستثمار العقاري:

فيما يخص قطاع الإستثمار العقاري، فتنبع أهميته في مصر من تأثيره وارتباطه بالعديد من الخدمات والأدوات المالية، مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتوريق، إضافة إلى صناديق الإستثمار العقاري. ووصل عدد الشركات العاملة في نشاط التمويل العقاري في السوق المصري 15 شركة بنهاية عام 2020 (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري). في هذا الإطار، قامت شركات التمويل العقاري بمنح 3.4 مليار جنيه (215.7 مليون دولار) لعملائها خلال عام 2020، مقارنة بحوالي 2.6 مليار جنيه (164.9 مليون دولار) تمويلات ممنوحة خلال عام 2019، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 31 في المائة. وقد ترجع هذه الزيادة السنوية إلى تباطؤ نشاط التمويل العقاري نتيجة لتأثر الأنشطة الإقتصادية بتداعيات جائحة كورونا.

## الخاتمة

حاولت هذه الدراسة تحديد واقع القطاع المالي غير المصرفي في تفعيل سياسة الشمول المالي، من خلال مفاهيم التكنولوجيا المالية التي اجتاحت الساحة الإقتصادية والتي أصبحت ضرورة لتسهيل المعاملات المالية وتخفيض تكلفتها للوصول إلى أكبر شريحة من أفراد المجتمع من خلال تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية المستحدثة خاصة في ظل التقدم السريع لوسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي. فكان لابد من مسايرة هذا الزخم الحديث من خلال التكنولوجيا المالية التي أضفت هيكله جديدة للتمويل المالي في القطاع غير المصرفي من خلال الشركات الناشئة التي تنشط في سياقه. وخير مثال على ذلك جهود جمهورية مصر العربية الساعية إلى تطوير مجالات التكنولوجيا المالية والإبتكار لديها في هذا القطاع نظرا لما حقق من نتائج على مستوى الإقتصاد المحلي وتحاول إسهامه في بلوغ وتحقيق معدلات جيدة في الشمول المالي، خاصة بعد إصدارها لقانون رقم 05 المتعلق بتنظيم وتنمية إستخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية الذي تسعى من خلاله تعزيز الشمول المالي لديها.

**النتائج:** خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تركز سياسة الشمول المالي على إحتواء فئات واسعة من المستبعدين مالياً وتضمن إنخراطهم في عملية التنمية وبناء رأس المال الإجماعي والمشاركة من خلال توفير خدمات مالية أكثر مسؤولية وشفافية وكفاءة وبتكلفة منخفضة تساعدهم على إقامة وتوسيع مشاريعهم الصغيرة؛

- ينعكس تفعيل سياسة الشمول المالي على تحقيق الإستقرار المالي، من خلال تحسين كفاءة عملية الوساطة المالية بين الإدخار والإستثمار إستنادا على الإبتكارات المالية، زيادة حصة القطاع المالي غير المصرفي مقابل القطاع المصرفي لتقوية البيئة المالية؛

- إهتمام السلطات المصرية بتعزيز الشمول المالي من خلال تفعيل القطاع المالي غير المصرفي، حيث حققت نسبة 50 في المائة (16 سنة فما أكثر) في الشمول المالي؛

- تعتبر مصر رابع أكبر دولة في إفريقيا من حيث استثمارات التكنولوجيا المالية، وثاني أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث صفقات التكنولوجيا بنسبة 23 في المائة من إجمالي الصفقات، وحجم استثمارات التكنولوجيا المالية بنسبة 21 في المائة من إجمالي الإستثمارات.

**التوصيات:** توصلنا إلى جملة من التوصيات أهمها:

- التكنولوجيا المالية أداة تمكينية هامة لتحقيق الشمول المالي، وبالتالي وصول الفقراء والمهمشين من الخدمات المالية، والفرصة الحقيقية التي تقدمها التكنولوجيا المالية هي تطوير النظام المالي بأكمله الذي يلي حاجات كافة الأطراف المستهلكين والشركات التكنولوجية الناشئة والقطاع المالي الرسمي؛

- العمل على تطوير العمل غير المصرفي بتبني التقنيات المالية المبتكرة، لما لها من منفعة على فتح وتوسيع مسار وصول الخدمات المالية للمستبعدين مع الأخذ بعين الإعتبار إلزامية إدارة المخاطر المحتملة لهذه التقنيات الحديثة؛

- الإهتمام بتفعيل دور مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي (التمويل الأصغر، التمويل التآجيري، التمويل الجماعي... إلخ) في الدول العربية أكثر، لقدرتها الفعالة في إستقطاب المدخرات ومنح الائتمان للفئات المستبعدة مالياً، وذلك بوضع إطار قانوني



يسمح بإنشاء شراكة بينها وبين مؤسسات القطاع المصرفي، لتعزيز قيمة التعاون بينهما في سعيهما لتطوير أداء القطاع المالي وتحقيق الشمول المالي؛

- الحد من ظاهرة صيرفة الظل، وكذلك إستقطاب المزيد من المدخرات إلى القطاع المصرفي الرسمي، عن طريق دراسة أعمق من قبل الهيئات المالية، للتعرف على سبل دمج هذا الجزء من المدخرات في القطاع الرسمي بما يعزز مستويات الإستثمار والنمو الإقتصادي؛
- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبى إحتياجات كافة شرائح المجتمع والذي يعتبر ذلك أحد أهم متطلبات تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث أن الخدمات المالية غير المصرفية؛
- مراعات إحتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات قبل طرحها، إضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على القطاع غير المصرفي؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات غير المصرفية، بما يمكن لجميع الشرائح المجتمع من الوصول إلى كافة المنتجات والخدمات المتنوعة عالية الجودة، بسهولة وبتكلفة معقولة وبشفافية؛
- تعزيز هذا النوع من الإستراتيجيات الوطنية الساعية إلى تفعيل تطبيق الشمول المالي في الدول العربية.

## المصادر والمراجع:

- أشرف إبراهيم عطية، 2021، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 2، العدد 2، مصر.
- بن عيشوبة رفيقة، صدقاوي صورية، بزارية المجد، 2021، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 01، مستغانم، الجزائر.
- بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، 2021، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، الأغواط، الجزائر.
- ريهام أحمد ممدوح حسين، 2020، أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، مصر.
- قدوري طارق، زغدي باديس، 2022، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، الوادي، الجزائر.
- حمدي زينب، أوقاسم زهراء، 2019، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 08، العدد 01، تامنغست، الجزائر.
- شراكة صبرينة، 202، تكنولوجيا التأمين: إتجاه جديد لصناعة تأمين متطورة ومتحولة تكنولوجيا-دراسة حالة الشركة الأمريكية Lemonade، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 02، الأغواط، الجزائر.

- وحيدة جبر خلف المنشد، صادق عطية خلف، 2019، تطوير البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المالية والدور المرتقب في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع حول الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والإتجاهات)، عدد خاص، العراق.
- وهيبه عبد الرحيم، أوقاسم الزهراء، 2019، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حادثة الظاهرة وسرعة الإستيعاب، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 38، الجزائر.
- سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، 2016، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، فلسطين.
- نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، 2018، الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، العراق.
- بنك الكويت الدولي، الشمول المالي في دولة الكويت الأهمية والواقع ومقارنة مؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الإقليم والعالم، الكويت.
- هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، 2019، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، صندوق النقد العربي.
- هبة عبد المنعم، صبري الفران، كريم زايد، 2021، واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية: قطاع التأمين، صندوق النقد العربي، موجز السياسات، العدد 23.
- صندوق النقد العربي، 2021، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية.
- تقرير منظور التكنولوجيا المالية، 2021، Fintech Egypt، مصر.
- عمرو سليم، 2022، كيف سيؤثر قانون تنظيم إستخدام التكنولوجيا المالية على الشركات المصرية الناشئة؟، الرابط الإلكتروني: <https://www.wamda.com/ar/2022/03/egypt-fintech-law-and-startups-ecosystem-arabic> ، تاريخ الإطلاع: 2022-06-09.
- محمد عبد الحليم، 2022 ، قانون تنظيم وتنمية إستخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، الرابط الإلكتروني: [https://eg.andersen.com/%d8%aa%d9%86%d8%b8d9%8a%d9%85-%d9%88%d8%aa%d9%86%d9%85%d9%8a%d9%80%d8%a9-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%ae%d8%af%d8%a7d9%85-%d8%a7d9%84%d8%aa%d9%83d9%86d9%88d9%84d9%88d8%ac%d9%8a%d9%80d8%a7/?utm\\_source=Mondaq&utm\\_medium=syndication](https://eg.andersen.com/%d8%aa%d9%86%d8%b8d9%8a%d9%85-%d9%88%d8%aa%d9%86%d9%85%d9%8a%d9%80%d8%a9-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%ae%d8%af%d8%a7d9%85-%d8%a7d9%84%d8%aa%d9%83d9%86d9%88d9%84d9%88d8%ac%d9%8a%d9%80d8%a7/?utm_source=Mondaq&utm_medium=syndication) ، تاريخ الإطلاع: 2022-06-09.
- محمد نابليون، 2022، 6 أنشطة يسري عليها قانون تنظيم وتنمية إستخدام التكنولوجيا المالية... تعرف عليها، الرابط الإلكتروني: <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=14022022&id=18792dd7-e5a6-4309-bba4-f40ec288f6f8> ، تاريخ الإطلاع: 2022-06-09.
- صندوق النقد الدولي، (بدون تاريخ)، مبادرة تطوير القطاع المالي غير المصرفي، الرابط الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae/ar/financial-sector/non-banking-financial-sector-development-initiative> ، تاريخ الإطلاع: 2022-06-09.